تحرك عاجل

احتجاز سجين رأي بمعزلٍ عن العالم الخارجي

لا يزال الكاتب السعودي نذير الماجد محتجزًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ 18 يناير/كانون الثاني 2017، بعدما أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة " في الرياض بحقه حكمًا بالسجن لمدة سبعة أعوامٍ. كما أنه سجين رأي يواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

في 18 يناير/كانون الثاني 2017، أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة،" المختصة بقضايا مكافحة الإرهاب بالعاصمة الرياض، حكمًا بحق **نذير الماجد**، الذي يبلغ من العمر 39 عامًا وهو معلمًا وكاتبًا، كما أنه أب لطفلين. وحُكم عليه بالسجن لمدة سبعة أعوامٍ، يتبعها منع سفره لمدة سبعة أعوامٍ ودفعه غرامة مالية قدرها 100ألف ريالٍ سعودي (حوالي 26 ألف دولار أمريكي). وأُدين بتهمة "الافتيات على ولي الأمر" من خلال "المشاركة في عدة مظاهرات مناوئة للدولة والدخول إلى مواقع الانترنت وكتابة مقالات مناوئة لسياسة الدولة" و"تواصله مع بعض وسائل إعلام،" من بين أمور أُخرى؛ حيث أمر القاضي باعتقاله على الفور.

وبعد جلسة الاستماع في 8 يناير/كانون الثاني 2017، حينما لم يجِب على هاتفه أو يعُد إلى منزله، اتصلت أسرته في صباح اليوم التالي بـ"المحكمة الجزائية المتخصصة" للاستعلام عن مكان وجوده، وأُخْبِروا بأنه أُصدر بحقه حكم، ونُقل إلى سجن الحائر السياسي بالرياض، حيثما يجري احتجازه الآن. ولا يزال محتجزًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ اعتقاله، دون أن يُسمح له بالاتصال بأسرته؛ مما يبعث على المخاوف إزاء أن يواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

اعتُقل نذير الماجد فيما سبق في 17 إبريل/نيسان 2011، من مقر عمله في مدرسة "جبل النور" الحكومية، بمدينة الخُبر، في المنطقة الشرقية. وزُج به، في بادئ الأمر، لمدة خمسة أشهر داخل الحبس الانفرادي، وظل محتجزًا بمنشأة للاعتقال في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية، تابعة لـ"المديرية العامة للمباحث" لوزارة الداخلية، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُحاكم، حتى أُفرج عنه في 26 يوليو/تموز 2012. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، بعد مرور أكثر من أربعة أعوامٍ منذ الإفراج عنه، تلقى مكالمة هاتفية، استُدعي فيها للمثول أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض لمحاكمته التي بدأت محاكمته 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016؛ إذ اتُّهم بجرائم زُعِم أنه ارتكبها في 2011، وانبثقت جميعها من الممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. وفي الجلسة الخامسة من المحاكمة، في 18 يناير/كانون الأول 2017، احتُجز بعدما أُصدر حكم السجن بحقه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

AMNESTY INTERNATIONAL

- حث السلطات السعودية على أن تُفرج عن نذير الماجد على الفور وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير والتجمع، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح بتلقيه زيارات من منتظمة من أسرته وممثلين قانونين.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 24 مارس/آذار 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966114033125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966114033125

تويتر: @M_Naif_AlSaud

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

AMNESTY INTERNATIONAL

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966114011741/402031

تويتر: @MojKsa

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

AMNESTY
INTERNATIONAL

تحرك عاجل

احتجاز سجين رأي بمعزلٍ عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

اعتُقل نذير الماجد في 17 إبريل/نيسان 2011، بعد أيامٍ من نشره لمقالٍ بعنوان "أنا أحتج...إذن أنا آدمي" حيث استخلص أن الحوار لا يدور إلا بين جانبين متساويين، وأن الشعب لا يمكن أن يكون على تكافئ مع الدولة إلا من خلال الاحتجاج في الشارع، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى حوارٍ فعّال. وقبل اعتقاله، نشر نذير الماجد مقالات باللغة العربية تتناول قضايا فلسفية واجتماعية وسياسية في وسائل الإعلام المطبوعة وشبكة الإنترنت. وخضع منزله للتفتيش على أيدي أفراد يُعتقد أنهم تابعون للـ"مديرية العامة للمباحث،" الذين لم يُظهروا أمرًا بالتفتيش أو باعتقاله. وقاموا بمصادرة حاسوبه المحمول، وتسجيلات فيديو جديدة وقديمة تخص أسرته، وكتب ألفها رموز المعارضة السعودية تعرضوا للنفي خارج البلاد، وكذلك كتب لمرشد إيران الراحل آية الله روح الخميني. كما صادروا أيضًا ملصقات لآية الله روح الله الخميني والأمين العام لجماعة حزب الله اللبنانية الشيعية المسلحة، السيد حسن نصر الله. هذا، وقد سُمح لأسرة نذير الماجد أخيرًا برؤيته بعد مرور خمسة أشهر على احتجازه.

وأخبر نذير الماجد أفراد من أسرته بأنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أثناء احتجازه، ومن بين ذلك الزج به داخل الحبس الانفرادي لفترات طويلة. كما تعرض للضرب بصورة منتظمة، عند اقتياده من زنزانته إلى غرفة الاستجواب. وأثناء التحقيق معه، تعرض للصفع واللكم على وجهه، والركل في كل مناطق جسده، والجلد بأداة حادة على ظهره. وأُرغم على الوقوف في أوضاع مجهدة لما يصل إلى أربع ساعات بينما ذراعاه مرفوعتان ومربوطتان، وقدماه مكبلتان. كما أتى أفراد الأمن عدة مرات إلى زنزانته، آمرين إياه بالجلوس إلى مواجهة الحائط، ثم ضربوا رأسه بالحائط. كما استُجوب مرارًا وتكرارًا بشأن كتاباته، وعما إذا كان يشاهد قناة العالم الإيرانية، أو قناة المنار اللبنانية التي يملكها "حزب الله".

لطالما طالب السعوديون بالمنطقة الشرقية من المملكة، التي تقطنها أغلبية شيعية، بالإصلاح منذ فبراير/شباط 2011؛ مستلهمين في ذلك الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونُظمت المظاهرات للاحتجاج على اعتقال الأفراد من الطائفة الشيعية وسجنهم مضايقتهم، لمعاقبتهم على إقامة صلوات الجماعة والاحتفال بالمناسبات الدينية لدى الشيعة، وخرق القيود المفروضة على بناء "الحسينيات" والمدارس الدينية الشيعية.

وجاء رد السلطات السعودية بأن اتخذت تدابير قمعية ضد هؤلاء الذين يُشتبه بمشاركتهم في الاحتجاجات أو بتأييدهم لها، أو بتعبيرهم عن آراء تنتقد سلطات الدولة. فاعتُقل المُحتجون دون توجيه تهمٍ إليهم، بمعزلٍ عن العالم الخارجي

لأيامٍ، وفي بعض الأحيان لأسابيعٍ، في المرة الواحدة، وورد أن البعض تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن 20 شخصًا، في ظل الاحتجاجات بالمنطقة الشرقية منذ عام 2011، بينما سجنت المئات الآخرين. وغالبًا ما نُسبت للمتهمين تهمٌ مبهمة بارتكاب جرائم متعلقة بالأمن، من قبيل "الخروج على الحاكم،" كما أن محاكماتهم أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة،" وهي محكمة خاصة أُنشئت للتعامل مع جرائم الإرهاب والمتعلقة بالأمن، لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وعلى مدار ثلاثة أعوام مضوا، حُكم على ما لا يقل عن 21 شخصًا بالإعدام، على خلفية الاحتجاجات في العامين 2011 و2012، ورد أن عددًا منهم تعرض للتعذيب لحملهم على "الاعتراف،" من بينهم أربعة أشخاص اعتُقلوا حينما كانوا دون سن 18 عامًا.

الاسم: نذير الماجد

الجنس: ذكر